مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

مرشح الدائرة الأولى يطالب الناخبين بتغليب المصلحة العامة

المحيلبي: يجب وضع آلية للاستفادة من الفوائض النفطية لمواجهة ارتفاع عدد السكان

عبدالله المحيلبي

دعا وزير الأوقاف ووزير المواصلات ووزير الصحة الاسبق ومرشح الدائرة الاولى عبدالله المحيلبي الى تبني ووضع آلية جديدة للاستفادة من الفوائض النفطية لاسيما في ظل ارتفاع اسعار النفط مؤخرا، لافتا الى ضرورة اعادة توظيف تلك الفوائض عن طريق تشييد حزمة من المشاريع التشغيلية التي تحقق عائدات موازية لمداخيل النفط كمصادر بديلة تخدم مستقبلا ارتفاع معدلات النمو السكاني والوفرة المالية للاجيال القادمة. قال المحيلبي ان برنامجه الانتخابي يشتمل على 24 ملفا رئيسيا يعالج من خلالها الهموم والاشكاليات التي تعرقل مسيرة المواطن الكويتي، مشيرا الى ان هناك 14 قضية ثانوية ذات رؤية مستقبلية يسعى الى وضع الحلول والمعالجات الفعالة لها وذلك بما يخدم مصلحة الاجيال القادمة.

واضاف في تصريح صحافي ان وضع الحلول لتلك القضايا سالفة الذكر تكمن في تحقيق مطالب المواطن الذي يستحق ان ينعم بالرخاء والاستقرار الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي، مبينا ان طرح حلول المشكلات تحت قبة البرلمان يستدعي فهم وقراءة ما يطرح جيدا من اجل الوصول الى الحلول والمعالجات الهادفة ذات المردود الايجابي الذي يلبي طموح كل مواطن وبما يتسق مع الحكمة والديبلوماسية في الطرح تجنبا للتحديات والتأزيم السياسي.

وأوضح ان مجلس الامة السابق عجز عن ايجاد حلول لبعض المشكلات العالقة على خلفية التازيم السياسي والسجال المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتا الى ان الالتزام بمبدأ سيادة القانون يمثل قاعدة اساسية لإعلاء مبدأ المشروعية واحترام الحقوق والحريات العامة، مشيرا الى ان مكافحة الفساد المستشري في الدولة وملاحقة خلاياه القابعة خلف جدران المؤسسات الحكومية اصبح مطلبا هاما يجب انجازه بأقصى سرعه وذلك من خلال اقرار قانون مكافحة الفساد والذمة المالية لبتر ومحاربة عناصر الفساد تحقيقا لمبدأ الشفافية ودعا المحيلبي الى الاسراع بمراجعة خطة التنمية التي جمدت تفاصيلها بسبب المعوقات والعراقيل الناجمة عن البيروقراطية والمحسوبية وعدم تحمل المسؤولية. واشار المحيلبي الى ان السلطة التشريعية تنبثق من ابناء الوطن وقال ان تلك السلطة التي تعد عينا على الحكومة ان الاوان لكي تتبنى سياسة حكيمة تستند الى مفهوم المصلحة العامة التي يجب ان تنأى عن التأزيم والحراك السياسي. ودعا المحيلبي خلال كلامه الى ضرورة ان يتبع كل ناخب نهجا سليما في اختيار من يمثله في البرلمان كون ان صوته امانة ومسؤولية يحصد نتائجها المواطن نفسه الذي من المفترض علية تغليب المصلحة العامة على الشخصية والابتعاد عن الشخصانية التي يجب الا يكون لها مكان في المجلس القادم.

ولفت النظر الى برنامجه الانتخابي المعد بناء على نظرة متانية وشاملة للعديد من المشكلات الجوهرية والتي يجب الاسراع الى حلها تحقيقا للاهداف المنشودة في حل القضايا العالقة. وألمح المحيلبي الى ضرورة تطوير الرعاية الصحية عن طريق انشاء المراكز والمستشفيات المتطورة بمساعده الكوادر الطبية المتخصصة وذلك تجنبا لتكلفة العلاج الباهظة بالخارج، مشيرا الى اهمية استثمار الاموال داخل البلاد وتخفيف اعباء العلاج من على كاهل المواطن عن طريق تحسين آليات العلاج الداخلية، من ناحية اخرى رأى ان هناك ضرورة ملحة لاعادة تأهيل منهجية التعليم وفق آليات متطورة تتواكب مع حاجة سوق ومخرجات التعليم وذلك بالاعتماد على فتح منافذ التأهيل التربوي بما يتماشى مع تفنيد رغبات الطلاب في المرحلة قبل الجامعية، مشيرا الى اهمية انشاء جامعات حكومية واخرى اهلية منخفضة التكلفة وذلك لاستيعاب الاعداد الضخمة من مخرجات المرحلة الثانوية حيث ان هذا من شأنه تعزيز دور التعليم في البلاد والنهوض بالمواطن في ان واحد.

دعا إلى النهوض بالخدمات الصحية وإعادة ثقة المواطن بها

الدويسان: «الصحة» تحركت على استحياء وكردة فعل في «السحايا»

قال مرشح الدائرة الاولى النائب السابق فيصل الدويسان اننا ما زلنا نعاني من تردي مستوى الخدمات الصحية في البلاد سواء من قلة المستشفيات او من ناحية الجودة بداية من عدم اكتراث وزارة الصحة بهجرة الاطباء المتخصصين واصحاب الكفاءة وانتهاء بما يحصل حاليا بانتشار مرض السحايا وظهور عدة حالات وتحرك الوزارة على استحياء وكردة فعل بعد ما اثار الاعلام هذا الموضوع ومازالت الرؤية غير واضحة والمواطن في قلق مستمر.

واضاف الدويسان: رغم الوفرة المالية التي تحظى بها الدولة ولله الحمد لا نجد توسعا في بناء المستشفيات لتغطية الكثافة السكانية المتزايدة وتخفيف الضغط على المستشفيات الموجودة وحتى المستشفيات التي افتتحت في السنوات الاخيرة هي عبارة عن تبرعات من اهل الخير والشركات الكبرى وليس من مشاريع وزارة الصحة.

وبين الدويسان انه يجب ان يفعل جانب التوسع والتطوير الصحي في خطة التنمية بأسرع وقت من خلال زيادة عدد المستشفيات واستقطاب الكوادر الطبية العالمية والمؤهلة حتى تعود ثقة المواطن للخدمات الصحية الحكومية فمن المخجل الا يجد المواطن المريض سريرا لعلاجه في مستشفياتنا ويبقى في الطوارىء لفترة من الزمن تصل بعضها الى ايام لحين ايجاد سرير شاغر في الاجنحة ناهيك عن عدم توافر بعض الادوية والمواعيد الطويلة للعيادات التخصصية.

وطالب الدويسان الحكومة ممثلة بوزير الصحة الحالي والقادم في الحكومة المقبلة السعي الجاد والتحرك الفعلي للنهوض بالخدمات الصحية لترتقي الى مستوى طموح المواطن وان تكون صحة المواطن اهم اولويات الحكومة.

فيصل الدويسان

تقوم بالإشراف والرقابة لإصلاح وتطوير القطاع الصحي

الدلال يطالب بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للصحة

المحامي محمد الدلال

أكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي محمد الدلال ان الأوضاع والخدمات الصحية تمثل هاجسا وأولوية لدى المواطنين ولعل اكتشاف حالات مرض السحايا مؤخرا عكست صورة من صور تراجع الصحة الوقائية وتردي الخدمات الصحية في احد أهم مستشفيات الكويت (الفروانية) مما سبب حالة من الهلع من احتمالية انتشار اكبر للمرض، وهو ما يقودنا الى تأكيد اهمية الا تحاول الحكومة ووزارة الصحة لفلفة الموضوع بحجة عدم تخويف الناس وضرورة المسارعة لتشكيل فريق طبي وإعلامي لإدارة هذا الملف المهم جدا واتخاذ أقصى التدابير اللازمة لحماية المرضى والطاقم الطبي في مستشفيات الكويت وفي المدارس وفي الأماكن العامة.

وأشار الدلال الى انه من المهم الا نكتفي فقط بردود الفعل لمواجهة أخطار الأمراض والاوبئة، وانما على الدولة ان تسعى الى توفير منظومة صحية متكاملة للمواطنين الكويتيين والمقيمين على أرض الكويت تشمل الجانب الوقائي والتشخيصي والعلاجي والتأهيلي وذلك حرصا منها على حق جميع الأفراد في عيش حياة كريمة وطيبة ومنتجة، ولتحقيق ذلك لا بد من تأصيل الأسس العامة للجودة في خدمات الرعاية الصحية داخل منظومة الخدمة الصحية ووزارة الصحة ومستشفياتها وكافة مرافقها المختلفة.

وأضاف: من اجل تطوير الخدمات الصحية في الكويت وإيقاف حالة التدهور في خدمات وزارة الصحة ومن اجل ان يشعر المواطن بانه يتلقى أفضل الخدمات الطبية من علاج وفقا لأحدث صور الدعم الطبي والمتخصص وتوافر الخدمات المساندة من سرعة في تحديد المواعيد الطبية وتوافر غرف وأسرة طبية ذات جودة عالية فانه يتطلب ان يتم تبني عدد من الخطوات العملية مستقبلا، ومن ابرز صور ذلك تبني مبادرة المجموعة الاستشارية لتطوير الرعاية الصحية وهي مبادرة قام بها ثلة وطنية من المتخصصين في القطاع الصحي بهدف النهوض والتقدم بالقطاع الصحي والطبي ومعالجة أوجه القصور القائمة والمبادرة تدعوا أولا الى تشكيل هيئة وطنية للصحة مستقلة، تقوم بالإشراف والرقابة والتخطيط لعملية اصلاح وتطوير النظام الصحي، وثانيا المطالبة بإنشاء مؤسسة عامة للرعاية الصحية تكون مستقلة عن وزارة الصحة يناط بها مسؤولية تفعيل الضمان الصحي الاجتماعي، وثالثا التوجه نحو اعتماد نظام الضمان الصحي الاجتماعي غير الربحي كنظام صحي أساسي إلزامي واحد يشمل تحت مظلته جميع السكان دون تمييز.

وذكر الدلال ان على الدولة ان تعمل على اتخاذ التدابير للوقاية من الأمراض وذلك من خلال تطوير نظام الرعاية حسب المعايير الدولية لتشمل العلاج الوقائي والتثقيف الصحي ومتابعة الحالات المزمنة وإلزامية الفحوصات المسحية المسبقة لجميع أفراد المجتمع بما يكفل توفير العلاج ودعم الصحة العامة في البلاد.

طالب بمنحهم التعويض المناسب

حماد يطالب الحكومة بالمبادرة وتثمين قطعة 10 في خيطان وإنصاف أهاليها

طالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد العتيبي الحكومة بالمبادرة بتثمين قطعة 10 في منطقة خيطان نظرا لتهالك المنازل فيها وهي منازل «التركيب» واعطاء اصحابها الاولوية في الحصول على حقهم في الاراضي المثمنة في خيطان، مشيرا الى ضرورة اصدار قرار من مجلس الوزراء بتثمين هذه المنطقة فورا وتخصيص ميزانية خالصة لهذا التثمين ومنح اصحاب المنازل فيها العوض المناسب والعادل لمنازلهم مع اعطائهم حق الاولوية في الحصول على الاراضي المخصصة للسكن في نفس المنطقة.

وقال حماد في تصريح صحافي ان قطعة 10 في منطقة خيطان تحتاج لتحديث كامل في جميع بنيتها التحتية والمنازل فيها مساحتها صغيرة جدا بالنظر للمنازل الأخرى في المنطقة نفسها ما يستوجب ان تبادر الحكومة في ايجاد حل لهم في الوقت الذي بادرت فيه الحكومة بحل مشاكل منازل في مناطق اخرى كما حصل في منطقة جليب الشيوخ التي تشبه منطقة خيطان في ظروفها مشددا على ضرورة حسم هذا الملف في اقرب وقت ممكن مستغربا عدم تحرك الحكومة وحل مشاكل هذه القطعة التي تنتظر قرارا ينصف القاطنين بها.

وأكد حماد ان تثمين قطعة 10 في منطقة خيطان على رأس أولوياته وانه يتبنى هذا الأمر منذ المجلس الماضي الا ان حل المجلس حال دون مناقشة هذا الموضوع إذ ان هناك اكثر من نائب خلال المجلس الماضي ابدى له تأييدا لتثمين هذه المنطقة، مشيرا الى انه سيقدم طلبا في اول دور الانعقاد لالزام الحكومة بتثمين هذه المنطقة ومنح اصحاب المنازل فيها العوض الكافي لهم مع اعطائهم حق الاولوية في الحصول على الاراضي التي تم تثمينها ومنحها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

سعدون حماد

الداهوم: الحكومة قصّرت في متابعة قانون العمل الأهلي

أكد مرشح الدائرة الاولى أنور الداهوم وجود تقصير حكومي في متابعة تنفيذ قانون العمل في القطاع الأهلي الذي أقره مجلس الأمة السابق وتفاخرت به الحكومة في المحافل الدولية، لاسيما في مجالات حقوق الانسان، مشيرا الى أن تراخي السلطة التنفيذية في متابعة جهات العمل الخاصة والرقابة على مدى التزامها بتطبيق صريح نص القانون دفع بعض تلك الجهات الى الافتئات على مواد القانون وتجاوزها.

وبين الداهوم أن هذا التراخي الحكومي جعل من مواد القانون الذي طال انتظاره لسنوات عديدة مجرد حبر على ورق، مشيرا الى أننا كممثلين للنقابات العمالية لم نلمس تطبيق قانون العمل الأهلي على أرض الواقع، وما يحصل في بعض المؤسسات هو انتهاك واضح للقانون في ظل عجز حكومي عن أداء الدور المنوط لحماية هيبة القانون وحماية الحقوق العمالية.

وأضاف: لا يعقل بعد أن استبشرنا خيرا بإقرار قانون العمل الاهلي عقب خمسة عقود من تطبيق القانون القديم سيئ الذكر الذي اصطف مع أرباب العمل ضد حقوق العمال ومصالحهم، لا يعقل أن يبدد هذا الانتصار التشريعي لشريحة العمال التي ظلمت على مدى العقود الماضية، تسلط أصحاب العمل وغفلة الجهات المعنية عن القيام بدورها.

وقال الداهوم إن هناك حالات عدة انتقصت فيها حقوق العاملين، وحرم البعض من الامتيازات التي قررها القانون للعامل، نظرا لأن أرباب العمل لا يلتزمون بقانون العمل، ولا يخشون عواقب عدم التزامهم، محذرا من أن عدم تطبيق القانون عواقبه وخيمة، ليس فقط على شريحة العمال المتضررة، وإنما على الاقتصاد الكويتي ككل بما يتضمنه من نفور من العمل في القطاع الخاص، حيث من الصعب أن يتمسك المواطن بالعمل في قطاع تُهضم فيه حقوقه.

وبين أن التعسف لايزال يمارس ضد الموظفين، ولا يتم تطبيق القانون وفق إرادة المشرع، مؤكدا أنه إذا كانت الحكومة صادقة في تصحيح المسار المعوج في البلاد، فيجب عليها أن تلتفت إلى هذه القضية.

يقدر عددهم بـ 40 ألف مواطن

الخلفان يناشد وزير الداخلية تسهيل إجراءات زوار الأربعين

ناشد مرشح الدائرة الأولى د.عبدالواحد الخلفان وزير الداخلية ومدير عام الإدارة العامة للجمارك تسهيل اجراءات السفر عبر منفذ العبدلي للمسافرين الكويتيين الى العراق لأداء مراسم زيارة الأربعين مشيرا الى ان كثيرا منهم يتعرض لمضايقات وتعطيل بسبب طول الإجراءات وعلى المسؤولين هناك توفير طاقم وكادر اضافي تماشيا مع الأعداد الكبيرة من الزوار للعراق في هذه الأيام.

وقال د.الخلفان في تصريح صحافي ان هؤلاء المسافرين الزوار يقضون ساعات طويلة في الحدود ومنهم كبار في السن مطالبا وزير الداخلية بمراعاة الأحوال الصحية لهؤلاء المواطنين، خصوصا ان اعدادهم تفوق الـ 40 ألف مواطن معربا عن امله في أن يتم ايجاد حل لمعاناتهم بأسرع وقت.

د.عبدالواحد الخلفان

الكندري: استخدام الشعر في الانتخابات قد يؤثر في اختيار الناخبين للمرشحين

سعود سلطان ـ كونا: رأى استاذ علم الاجتماع د.يعقوب الكندري ان الشعر كجزء مهم من ثقافة المجتمع يمكن استخدامه في فترة الانتخابات البرلمانية للترويج للمرشحين لانه يمس العاطفة والوجدان وقد يؤثر في قرار الناخب بالاختيار.

وقال الكندري لوكالة الانباء الكويتية «كونا» اليوم الشعر يروي الاحداث الثقافية التي يمر بها المجتمع وهو ايضا «وسيلة أدبية من وسائل الاتصال الاجتماعي لا بل انها فعالة الى درجة كبيرة». واضاف ان الحوادث التاريخية تروي بما لا يدع مجالا للشك كيف استطاع الشعر تحريك ورفع الهمم في الجيوش والدول وكيف اعتبر دوما وسيلة بارزة من وسائل نقل الأخبار واستخدامها بطريقة تغلب عليها العاطفة.

واوضح ان الشعر وسيلة «مميزة» من وسائل الاتصال الاجتماعي في المجتمعات الانسانية مرتبطة الى حد كبير بالجوانب العاطفية وتمس الوجدان والشعور والقلب وانطلاقا من ذلك يمكن استخدامه واللجوء اليه في الحياة السياسية في أي مجتمع كان والحال هذه تنطبق على فترة الانتخابات الراهنة في الكويت.

واعتبر ابراز سمات مرشح ما على سبيل المثال ممكنا في حال ارتبط بصور من صور المحسنات البديعية في الشعر وبكلمات جميلة تجد طريقها مباشرة الى قلوب الناخبين ومن شأن ذلك ان يؤثر الى حد كبير في قرار الناخب بالاختيار فتتزين الصورة الخاصة بالمرشح لدى الناخبين التي يمكن ان يبرزها الشعر بشكل مناسب.

وذكر ان الناخب يمكن ايضا ان يحكم عاطفته ويحدث ذلك بشكل كبير لان تحكيم العواطف يفوق غالبا تحكيم العقل «وعموما الشعر أداة فعالة جدا في تحسين الصورة الانتخابية للمرشح اذا ما استخدم بطريقة جيدة».

الا ان الكندري في المقابل يرى ان الشعر قد يكون أيضا وسيلة من الوسائل التي تستخدم في «الهجوم الاعلامي المضاد» ضد المرشحين المنافسين الآخرين.

وبين ان الشعر كما يمكن ان يعلي من شأن البعض لدى الناس فإنه بالمقابل ينزل «العقوبة» الاجتماعية على بعض الأفراد من خلال مخاطبة العواطف بالسمات السلبية او المرفوضة والمنبوذة لأي شخص.

واشار الى ان الشعر وانطلاقا مما يلقاه من قبول كبير في ثقافة المجتمع الكويتي بشكل لافت يمكن استخدامه بفعالية لتحريك وشحن العواطف تجاه أي من الأفراد والأشخاص والمرشحين للانتخابات.

من جانبه رأى الشاعر عذبي سرحان العنزي ان للشعر اهمية خاصة بالنسبة للناس ليس فقط في فترة الانتخابات بل في مختلف الاوقات نظرا الى اهميته في شحذ الهمم وتحريك العواطف والاحاسيس.

وقال الشاعر العنزي ان الشاعر يستطيع من خلال شعره ان يلهب حماسة الناس ويطرب آذانهم بالكلمات الجميلة الموزونة شريطة أن تكون صادقة وباحساس عال وعن قناعة فهذا النوع من الشعر يصل الى القلوب بسرعة.

واشار الى ان بعض المرشحين يطلبون من شعراء القاء قصائد شعرية في ندواتهم الانتخابية كوسيلة لطلب «الفزعة» من الناخبين ويقوم البعض الآخر باستخدام الشعر وسيلة اعلامية ودعائية له خصوصا في هذه الفترة التي تشهد تنافسا محموما بين المرشحين.

وذكر ان بعض الشعراء قد يقبلون ان يكونوا وسيلة دعائية الا ان البعض الآخر يرفض ذلك، مبينا انه شخصيا «لا يكتب لاي مرشح الا بدافع القناعة حيث يعد المرشح شخصية عامة ولابد من أن تكون جديرة بالتقدير لكي يكتب بها الشعر».

واعتبر ان على الشاعر تجنب المدح في غير موضعه «فالشعر عبارة عن احساس ويجب ان يكون صادقا وان يخرج عن قناعة شخصية للشاعر» مستطردا ان الشعر السياسي الان يتمتع بقبول لدى الناس وفي هذه الفترة بالذات نظرا الى الاهتمام العام بالانتخابات الحالية.

واكد العنزي اهمية عدم تجاوز الشاعر للحدود والحواجز العامة سواء في ذم الخصوم المنافسين لمرشحه الذي يؤيده او المدح الزائد للاشخاص اذ قد ينقلب الى خلاف المقصود منه.

وبين ان الشعراء مختلفون بطبيعة الحال في قناعاتهم ومحبتهم للشخصيات السياسية الا ان الشعر الجيد ينتشر بسرعة في ظل توافر التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي وعموما ينبغي ان يكون الشاعر صادقا لانه في نهاية الامر مسؤول ومحاسب على كلامه.

«التربية» تشكل فرقاً هندسية للتأكد من جهوزية مدارسها للانتخابات

اعلن الوكيل المساعد لقطاع المنشآت التربوية في وزارة التربية محمد الصايغ تشكيل الوزارة فرقا من المهندسين حسب المناطق التعليمية وتوزيع الدوائر الانتخابية استعدادا لانتخابات مجلس الأمة المقبل 2012.

وقال الصايغ في تصريح صحافي انه بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العدل وبعد ان تم تحديد اسماء مدارس مراكز الاقتراع على الدوائر الانتخابية الخمس تم تشكيل فرق من المهندسين بحيث يكون لكل دائرة انتخابية رئيس فريق ولكل مدرسة مهندس صيانة يتابعها حتى يوم الانتخابات.

واضاف ان الوزارة حددت لكل مدرسة مدير مدرسة او مديرا مساعدا يكون موجودا خلال فترة الانتخابات، مؤكدا سعي المهندسين لاكمال جهوزية المدارس وتوفير أي نواقص وذلك منذ بدء تسلم الكشوفات من وزارة الداخلية باسماء مدارس مراكز الاقتراع وتحديد احتياجات وطلبات وزارة العدل.

وذكر الصايغ ان المدارس هي نفسها التي استخدمت في انتخابات مجلس امة 2009 وزادت عليها اربع مدارس في المناطق التي تمت اضافتها وهما مدرستان في منطقة جنوب السرة ومدرستان في منطقة عبدالله المبارك، مؤكدا ان الاوضاع مطمئنة وتسير وفق ما خطط لها.